الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

09 **مارس** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	11

قرار نظام حقوق كبير السن ومضة مشرقة في سجل مشرف لهذه البلاد وقيادتها الرشيدة

«ندوة الرياض»: نظام حقوق كبير السن انبثق من تعاليم الشريعة وحرص المملكة على الجوانب الإنسانية وثقافة المجتمع

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 06 شعبان 1443هـ - 09 مارس 2022م
https://www.alriyadh.com/1939167

ناقشت «ندوة الرياض» نظام حقوق كبير السن ورعايته، الذي أقره مجلس الوزراء مؤخرًا امتدادا لحزمة من التعديلات التي تقرها الدولة لخدمة الإنسان على هذه الأرض المباركة.

ونص النظام على أن للكبير حق العيش مع أسرته، التي تقوم على حمايته، ورعايته، وتشبع احتياجاته، وتحافظ على صحته الجسمية والنفسية والاجتماعية، وأنه لا يجوز إدخال الكبير في دار الرعاية أو بقاؤه فيها إلا برضاه، أو بموجب حكم قضائي من المحكمة المختصة.

النظام ينص على الاهتمام بالجوانب الإحصائية والمعلومات الصلبة التي تكفل التخطيط ووضع الاحتياجات الخاصة بكبار السن

وشارك في الندوة عدد من المختصين وهم: رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى د. هادي اليامي، ورئيس لجنة كبار السن أ. هدى النعيم، وعضو لجنة كبار السن د. عبدالعزيز بن سلمة والمستشار التربوي والاجتماعي أ. فهد بن محمد القحطاني، أستاذ أصول التربية المساعد في جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز والمهتمة باحتياجات كبار السن الدكتورة نورة العويد، وبحضور مجموعة من الزملاء من جريدة «الرياض» وهم الأستاذ خالد الربيش مدير تحرير الشؤون الاقتصادية وأ. عبدالله الحسني مدير تحرير الشؤون الثقافية وأ. صالح الحماد مدير تحرير الشؤون المحلية وأ. ناصر العماش وأ. صالحة العتيبي.

واستهل الندوة مدير تحرير الشؤون المحلية الأستاذ صالح الحماد مرحِبًا بالضيوف المشاركين، ومؤكدًا أن نظام كبار السن الذي أقر مؤخرا يمثل نقلة كبيرة في مجال حقوق الإنسان بالدرجة الأولى ويعكس ما تقوم به المملكة من تطور ودور مهم في هذا المجال.

مشروع نظام كبير السن جاء متكاملاً وشاملاً لكل الجوانب

ثم وجهت الزميلة سارة سؤالًا للدكتور اليامي حول هذا النظام والجهود المبذولة في إطار خدمة كبار السن في المملكة.

أجاب د. هادي: إن إقرار مجلس الوزراء لنظام حقوق كبير السن خطوة وبادرة إنسانية فهو يهدف إلى حفظ حقوق فئة غالية علينا وضمان حمايتها وعدم إضاعتها أو التفريط بها خاصة مع تزايد احتياجاتهم والتزاماتهم.

واعتبر اليامي النظام الجديد ومضة مشرقة في سجل مشّرف لهذه البلاد وقيادتها الرشيدة، ويثبت من جديد أن المملكة العربية السعودية تنطلق في تعاملاتها المختلفة كافة من تعاليم ديننا الحنيف الذي أوصى برعاية كبار السن ولا سيما الوالدين، وجعل طاعتهما من طاعة الله سبحانه وتعالى.

وقال اليامي حول بداية نشوء هذا النظام: هذا المشروع نبع من مجلس الشورى أصلاً، حيث قُدم من قبل عدد من الزملاء والزميلات وفق المادة 23 من نظام مجلس الشورى في الدورة السابقة، بهدف سد الثغرات وأوجه الخلل الموجودة في معالجة قضايا كبار السن، وطُرح هذا المشروع للمناقشة في لجنة شؤون الأسرة والشباب واعتمادها في الهيئة العامة، ثم أعيد للمجلس مرة أخرى وشارك العديد من الزملاء والزميلات في مناقشة المشروع وصياغته من جديد وأقر في العام 1439هـ بالتصويت عليه في مجلس الشورى وأحيل للحكومة وهي بدورها مكنت كل القطاعات الحكومية بالنظر فيه،

وبالفعل حدث تغيير في نصوصه بعد إعادته إلى مجلس الشورى ومناقشتها، كما حصل حوار تفاعلي بشأن ذلك بين الحكومة والمجلس، كما يحدث في كثير من الأمور في النهاية يخرج المجلس بقرار بعد التصويت باعتباره سيد قراره فيما يتعلق بالنصوص والأنظمة والمواقف التي يرى أهمية الإبقاء عليها، لذا تم التصويت عليه في 25 /11/ 1439هـ، وأخذ مساره التشريعي في مجلس الوزراء ثم في هيئة الخبراء، ثم أعيد مرة أخرى وتم التصويت عليه مؤخرا وأقر في مجلس الوزراء.

تأتي قوة هذا النظام من منطلق شرعي واضح وقيم مجتمعية ثابتة

مشروع متكامل

وقال اليامي: إن المملكة - ولله الحمد - تخطو خطوات كبيرة في مجال حقوق الإنسان على جميع الصعد بما فيها هذا المشروع الذي سيكون له الأثر الكبير في رعاية حقوق كبار السن، ومن اللافت في مشروع النظام أنه جاء متكاملا وشاملا لكل الجوانب المتعلقة بكبار السن، بل يمتد لجوانب مختلفة أيضا كالنفسية والمعنوية وفي مقدمتها الحصول على فرصة عمل تتناسب مع أعمارهم وإشراكهم في تفاصيل حياة المجتمع، والرعاية الصحية، والترفيه، وغيرها.

مؤكدًا أن من شارك في صياغة النظام يؤمن إيمانا تاما بأن هذا المشروع جاء محققا لآمال هذه الفئة ومساعدا للجهات المعنية بمباشرة تعزيز وضمان حقوق كبار السن، لذلك أتطلع كما غيري من الزملاء في مجلس الشورى أن يأتي تطبيق هذا النظام متوافقا مع قيمته وأهميته وحجم هذه الخطوة الكبيرة التي اتخذت مؤخرا، وهذا القانون التشريعي يأتي ضمن منظومة وطفرة تشريعية تشهدها المملكة.

ووجهت الزميلة سارة سؤالًا لـ د. نورة عن أهم الأسباب الداعية لإصدار مثل هذا النظام؟ وماذا يترتب عليه؟

أجابت د. نورة العويد: إن الجانب المهم في هذا القانون ينبثق من أهمية هذه الفئة، والله عز وجل أعزنا كمجتمع سعودي وكدولة مهتمة بجميع شرائح المجتمع بأننا نهتم بتفاصيل الأمور، وبمقارنة مع نظم اجتماعية مختلفة سواء من الدول المجاورة أو غيرها من الدول المتقدمة نجد أن المملكة العربية السعودية سباقة جدا لوضع التفاصيل الصغيرة والدقيقة التي قد لا ينتبه لها جميع أفراد المجتمع، وهذا منبثق من ثلاثة أمور الأول الشريعة الإسلامية التي تحث دائما على الاهتمام بكبار السن والضعفاء بجميع فئاتهم، الثاني تقديم المملكة للقوانين ذات الجانب الإنساني التي تضمن تكافل المجتمع وجعلها ذات أولوية لها، الثالث احترام ثقافتنا التي تدعونا إلى تقديم الاحتياج المناسب لكل شخص وكبير السن لديه احتياجات خاصة ومختلفة عن الآخرين لضعفه الجسماني أو العقلي والضغوط النفسية التي يمر بها.

التوعية بأهمية هذا النظام

وقالت العويد: إن استحداث هذا القانون يتطلب العمل به في جوانب عدة منها الجانب التربوي الذي تقع مسؤوليته على التربويين سواء في المؤسسات التربوية كالجامعات والتعليم العام، لأنه لا يكفي وضع القانون، بل لا بد من التوعية حول أهميته وإلا سينسى.

النظام إضافة مهمة جدًا ولبنة قوية من لبنات البناء التنظيمي في المملكة

بشارة خير

ووجهت الزميلة سارة استفسارًا لـ أ. هدى حول رأيها في مثل هذا القرار، بوصفها رئيسا للجنة كبار السن في مجلس شؤون الاسرة.

أجابت أ. هدى النعيم:

أرى صدور هذا النظام في هذا الوقت بشارة خير وبركة لجميع الفئات العمرية من كبار السن وذويهم والمهتمين بكبار السن في القطاع الصحي أو التعليمي، ونظام كبير السن يتفق مع السياسة العامة للدولة تجاه كبار السن، فلو أخذنا المادة 27 من النظام الأساسي للحكم نجد أن الدولة أكدت على ضمان حق المواطن في حالة العجز والمرض والشيخوخة، وصدور النظام يؤكد على هذا الحق، بالإضافة إلى أن السياسة العامة للدولة تجاه كبار السن تحرص دائما على حث قطاعات الدولة كالصحة والتعليم على تحسين وتطوير نوعية الخدمات المقدمة لكبار السن.

وصدور النظام يؤكد على هذا الأمر أيضا إضافة إلى تأكيده على حسن تنفيذ المملكة لما جاء في التوصيات والاتفاقيات الدولية كاتفاقية مدريد الدولية واتفاقية الشيخوخة وميثاق الرياض التي أكدت على حقوق كبار السن في المشاركة والاستقلال والحصول على خدمات رعوية وتنموية.

ولو تتبعنا رؤية المملكة 2030 والركائز والأهداف التي بنيت عليها وبرامج الرؤية نجد أنها بمجملها كبرامج التحول في القطاع الصحي وبرنامج الإسكان وبرنامج التحول الوطني أدرجت ضمن أهدافها ما تهيئ له البيئة المناسبة لتفعيل المشاركة النشطة لكبار السن وتعزيز مساهمتهم وتمكينهم ورعايتهم وحمايتهم من كل أشكال الأذى التي قد يتعرضون لها.

وطرحت الزميلة سارة سؤالًا للدكتور عبدالعزيز عن دور لجنة كبار السن في تنفيذ هذا القرار وتفعيله؟

أجاب د. عبدالعزيز بن سلمة:

هذا النظام يأتي تماشيا مع الفقرة الثانية من المادة الثانية للنظام نفسه الذي يؤكد على الجانب التوعوي وهو جانب محوري في غاية الأهمية وليس ثانويا وهامشيا؛ لأنه إن لم يصاحب تطبيق وتفعيل هذا النظام جهد توعوي متواصل وشامل ستكون النتيجة قاصرة إلى حد ما.

وتابع: إن إنشاء مجلس شؤون الأسرة كان خطوة مباركة وإضافة مهمة أسهمت بها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - حيث أسس هذا المجلس عام 1437هـ وتفرع عنه ثلاث لجان في البداية منها لجنة كبار السن.

وكان من ضمن الأمور التي تبينت لنا عند بدء اللجنة عملها هو ضرورة وجود نظام، فلا تكفي مجرد الطلبات والأمنيات لكي تقوم قطاعات ومؤسسات الدولة والقطاع الأهلي بدورهم فبدأنا التحرك لصياغة الخطوط الأولية لهذا النظام بالتزامن مع العمل مع مجلس الشورى على ذلك.

بعد عام من بدء اللجنة لعملها كانت الخطوات الأولى عام 1439هـ عبر القنوات المعروفة لإصدار الأنظمة، وكان صدور هذا النظام ملحا لأنه مع تطور الحياة ونموها تنشأ ظواهر اجتماعية جديدة وقد تتفاقم ظواهر اجتماعية سلبية كانت موجودة مثل العزلة والتهميش والعقوق والتفكك الأسري ونحو ذلك والتي لها انعكاسات على بنية المجتمع وكل المجتمعات تمر بهذا الأمر.

وأكد ابن سلمة أن هذا النظام إضافة مهمة جدا ولبنة قوية من لبنات البناء التنظيمي في المملكة وهذا غير مستغرب على بلادنا فنحن مجتمع متمسك بالقيم المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وأخلاق وتقاليد مجتمعنا، وكما ذكرت هناك أوضاع جديدة قد استجدت تحتاج إلى التعامل معها بطريقة مناسبة بما يكفل أمن واستقرار المجتمع وحفظ حقوق أفراده.

وعلق ابن سلمة: يسهم هذا النظام في جودة الحياة وتقدير فئة كبار السن وكفل حقوقها، وأؤكد على أن فئة كبار السن وهم حسب التصنيف الدولي لدى الأمم المتحدة من تبلغ 66 عاما فما فوق نسبة كبيرة منهم نشطة ولها دور ونفوذ في القرار الاجتماعي والاقتصادي والتنموي ولها حضور فاعل وتسهم في إدارة المجتمع ورعاية شؤونه، وهذا النظام ينص على الاهتمام بالجوانب الإحصائية والمعلومات الصلبة التي تكفل التخطيط ووضع الاحتياجات الخاصة بكبار السن في الاعتبار حين صياغة السياسات التنموية في المستقبل ورصد الاعتمادات والمبالغ لها.

هذا النظام جزء من رؤية المملكة في جودة الحياة فهو معزز ومساند بشكل كبير جداً

ووجهت الزميلة سارة استفسارًا لـ أ. فهد حول أهم الاحتياجات التي يكفلها النظام لكبار السن ويمكن تفعيلها؟ وهل من الممكن أن يحد هذا النظام من بعض المشكلات الأسرية مثل العقوق والإهمال وعدم الرعاية؟

أجاب القحطاني: إن فكرة النظام هي جزء من منظومة التشريعات الخاصة بحقوق الإنسان فكل ما يخدم الإنسان يعد محورا أساسيا، وقوة هذا النظام تأتي من منطق شرعي واضح وقيم مجتمعية ثابتة من مراعاة وتقدير لكبار السن، وهذا النظام جزء من رؤية المملكة في جودة الحياة فهو معزز ومساند بشكل كبير جدا، وعندما يأتي من أعلى سلطة تشريعية قانونية فإنه يعطي دافعا قويا سواءً للمؤسسات الربحية أو القطاع الخاص أو القطاع الثالث المساند، فالقطاعات الحكومية لا شك أنها ستلتزم به لكن الدور المنتظر والأكبر على القطاع الثالث المساند كالجمعيات الخيرية ولجان التنمية الاجتماعية والمؤسسات الإعلامية وكذلك وزارة الشؤون الإسلامية ووزارة التعليم ووزارة الصحة، فعليهم دور كبير لتطبيق هذا الأمر.

واقترح القحطاني إنشاء لجنة تنفيذية متخصصة في وزارة الموارد البشرية لا تعنى إلا بكبار السن يكون لها فرع في كل المناطق الإدارية الـ 13 لمتابعتها والتنسيق مع الجهات الأخرى التي يمكن أن تقدم الخدمات لكبار السن.

خطوط حمراء

وحول إمكانية الحد من المشكلات الأسرية بعد تطبيق هذا النظام قال القحطاني: أعتقد أنه سيحد بشكل كبير جدا حيث إن مثل هذه القوانين تضع خطوطا حمراء لمن قد يسيء سواء من الأبناء أو الآخرين، فإن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، فهذا النظام سيكون لبنة أساسية لوضع الخطوط الحمراء لئلا يتجاوزها أحد سواء من الأبناء أو أفراد المجتمع الآخرين.

وجود شراكة حقيقية بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية ستساهم بتعزيز هذا النظام وتحقيق نتائج إيجابية

وطرحت الزميلة سارة سؤالًا على د. هادي حول إمكانية إلزام الجهات الحكومية أو الخاصة بتقديم خدمات مميزة لكبار السن من خلال هذا النظام؟

أجاب د. هادي اليامي:

أعتقد أن القطاع غير الربحي والمجتمع المدني يجب أن يكون لهما دور كبير في تفعيل هذا النظام والتعريف به ومشاركة الجهات الحكومية في التأكيد على ممارسة هذه التعاليم التي استمددناها من ديننا الحنيف.
لذا أؤكد على التطبيق السليم للنظام وفق اللائحة التي هي خارطة طريق للتنفيذ المثالي للنظام.
أود الإشارة إلى أن النظام الجديد يعكس الطفرة التشريعية التي تعيشها بلادنا في هذا العهد الزاخر، والتي لم تأتِ من فراغ وليس تماشيا مع أي ضغوط خارجية بل جاءت نابعة من رغبة داخلية لحماية هذه الفئة، كما جرت العادة في توثيق وإصدار تشريعات تتعلق بكل فئة، وهذه لفتة مهمة من قبل المملكة تجاه فئة كبار السن بإيجاد تنظيم وتشريع قانوني يحفظ حقوقها ويؤكد على مسارات الخدمة والرعاية وتهيئة الأماكن لهم، لذا أؤكد على أن وجود شراكة حقيقية بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية ستساهم بتعزيز هذا النظام وتحقيق نتائج إيجابية تنعكس على هذه الفئة.
وتساءلت الزميلة سارة حول إمكانية تهيئة المجتمع لاستقبال هذا النظام، خاصة وأن كثيرا من كبار السن موجودون في دور رعاية المسنين.
ردت د. نورة العويد: يمكنني الإجابة عن ذلك من واقع تخصصي وتربوي، حيث إنني أوصي من خلال هذه الندوة أن تستغل كليات التربية هذه الفرصة من خلال الدبلومات المقدمة للمعلمين والمعلمات وتهيئتهم بالتعاون مع وزارة التعليم من جديد للميدان التربوي والتعليمي، وكذلك تقديم مقررات جديدة خاصة أن التعليم العام بمناهجه الجديدة يستوعب الكثير من هذه الموضوعات من خلال مقررات الدراسات الاجتماعية والمهارات الحياتية والتفكير الناقد والتربية الأسرية من أجل تهيئة الطلاب من خلال الجمعيات والأنشطة التي يقومون بها وتحفيزهم على الطرق الممكنة في الاهتمام بكبار السن سواء في الأماكن العامة أو الأسرة، بالإضافة إلى الأندية الطلابية ودورها في تقديم التوعية من خلال توضيح أهمية هذه الفئة وأهمية النظام المتعلق بها وتضمين السجل المهاري للطالب عند تخرجه بأعمال تطوعية متخصصة بهذه الفئة خاصة في أيام المناسبات والأعياد والحج والعمرة، كما أقترح أن يتضمن عمل عضو هيئة التدريس جوانب الخدمة المجتمعية، من خلال خدمة كبار السن وزيارتهم في مؤسسات الرعاية الاجتماعية وأعمال تطوعية أخرى.

التوعية بحقوق كبير السن يجب أن تبدأ من المقعد الدراسي ويشترك فيها الطالب والمعلم

فلا بد من تضخيم هذا الأمر من الناحية التربوية وأن تقوم المؤسسة التربوية بواجبها الذي يبدأ من الصف الدراسي والقاعة الجامعية وينتهي بخروج إحصائية كاملة عن الأعمال التطوعية والأندية المدرسية التي قدمت لهذه الفئة الغالية.

تقليص أعداد دور الرعاية الاجتماعية

وتداخل أ. خالد الربيش: هل النظام تضمن موضوع دور الرعاية من حيث التأسيس؟ وما شروط إلحاق كبير السن بها؟ وهل تضمّن النظام آلية تحدد تخصيص دور الرعاية سواء كبار السن أو غيرها؟
أجابت أ. هدى النعيم:
بالنسبة لدور الرعاية يوجد لائحة في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لشروط قبول كبير السن في دور الرعاية الاجتماعية، فلا يقبل كبير السن له أسرة قادرة على أن تعيله، ويقبل في حالات محددة وفق أنظمة وتعليمات موجودة في اللائحة كأن لا تكون له أسرة أو لديه أسرة غير قادرة على إعالته أو وجود أذى قد يلحقه بوجوده في الأسرة، لكن توجه الدولة هو تقليل عدد دور الرعاية الاجتماعية.
وقالت النعيم: أما ما يتعلق بتخصيص دور الرعاية فهناك جهة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تعمل على تطوير تلك الدور بالشراكة مع الجهات الأهلية، ونحن في مجلس شؤون الأسرة نعمل بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة على تفعيل البرامج والفعاليات من خلال داخل مراكز الرعاية النهارية الأهلية وهي مراكز يقضي فيها كبير السن وقته من غير نوم فيه ويقدم فيها خدمات اجتماعية وثقافية وصحية وترفيهية الهدف منها أن تكون متنفسا لكبير السن يستطيع فيه تمضية وقت مع أناس قريبين منه في العمر والاحتياج والثقافة والتخفيف من الضغوط على مقدم الرعاية حيث إن أفراد الأسرة هم المعنيون برعاية كبير السن في الدرجة الأولى، كما أن لدينا تركيزا على تقديم دورات لمقدم الرعاية لكبير السن داخل منزله، وقد أنشأت مجموعة من الجمعيات التخصصية سواء كانت جمعيات صحية للرعاية المنزلية أو جمعيات تقدم دورات تدريبية لمقدمي الرعاية سواء كان هذا المقدم فردا من الأسرة أو منتسبا لأحد القطاعات الصحية أو التعليمية.
وأؤكد أن هذا النظام يحمي كبير السن من دخول دور الرعاية إلا وفق الضوابط والشروط وفي حال لم يستجب أحد من أفراد الأسرة وأدخله فإنه يتحمل العواقب والجزاء جراء ذلك، وكذلك فإن كبير السن إذا تعرض لأي شكل من أشكال الإيذاء مع الإشارة أن الإيذاء لا يقتصر على الجسدي، بل يتعداه إلى اللفظي والمعنوي.
وأكدت النعيم أن النظام تضمن تعريفات في مادته الأولى كالمقصود برعاية كبير السن من خلال توفير حاجاته الضرورية اللازمة له من سكن وملبس ومأكل وعناية صحية وجسدية ونفسية واجتماعية وترويحية، فإذا كان المسؤول الأول عن رعايته عاجزا عن توفير هذه الاحتياجات ننتقل إلى المرحلة الثانية لنرى من الذي يعول كبير السن ويقدم له هذه الاحتياجات، وكذلك من التعريفات الواردة ما هي حقوق كبير السن وهي كل ما لكبير السن من حقوق شرعية أو

نظامية بما في ذلك حقوقه المالية والجسدية والاجتماعية والمعنوية ففي حالة التلاعب بمال كبير السن مثلا نص النظام على عقوبات تقع على مرتكبه، وكذلك الإساءة الجسدية أو الاجتماعية أو المعنوية نص النظام على عقوبات لمرتكبها.
فمن إيجابيات النظام أنه غطى جميع الجوانب والثغرات التي قد تكون في لوائح دور الرعاية في اللجنة التي شاركت في مراجعة مسودة النظام وتطويره.

لا يقبل في دور الرعاية كبير السن الذي له أسرة قادرة على إعالته

وتداخل الدكتور ابن سلمة:
بخصوص الخدمات المقدمة، كان هناك نقاش كبير حول كيفية تقديم القطاع الخاص للخدمة لذا جاءت في التعريفات الفقرة 12 الخدمات العامة كل خدمة تقدمها الجهات الحكومية سواء بنفسها أو عن طريق غيرها فلقد أضيفت بعد جدل كبير بحيث إنه لو اتجهت الوزارة إلى خصخصة بعض الأعمال التي تقدمها يكون لها مدخل من خلالها وفق اللائحة التنفيذية وعلى جانب آخر ففي المادة السادسة والتي تشير إلى من تقع عليه الإعالة ومن حقه أن يذهب لدور الرعاية، فإن النظام أغلق كل الأبواب أمام من يرغب في الاتجاه لدور الرعاية وجعل الأمر إلى المحكمة المختصة في تحديد من يستحق الرعاية ومن عليه الإعالة والمملكة في هذا النظام أقرت حق الكبير في العيش مع أسرته وتلزم أسرته برعايته وفق التسلسل المنصوص عليه في المادة السادسة فحق كبير السن مكفول.

تحفيز القطاع الخاص

وعلقت أ. هدى
بخصوص تحفيز القطاع الخاص لتقديم خدمات لكبار السن، فالمادة الثانية نصت على حث القطاع الخاص وأصحاب الأعمال والجهات الأهلية على رعاية كبار السن من خلال إقامة مراكز أهلية وأندية اجتماعية، وقد أنشأت الدولة العديد من المنصات يتم التبرع عبرها بحيث إن أي جهة لديها مشروع أو برنامج أو فكرة يتم تقديمها من خلال المنصة ويتبرع لذلك من يريد، والتبرعات أصبحت مأمونة؛ لأنها تتبع جهة حكومية وفق إشراف دقيق عليها، ويوجد توجه لتوحيد الجهود في القطاع الخاص وبعض مؤسسات المجتمع المدني لديها إدارة في المسؤولية المجتمعية ولكن للأسف إدارات المسؤولية المجتمعية لا تغطي الاحتياج لذا يوجد توجه لإنشاء شركات تسمى «استثمار اجتماعي» من ميزاته أن جزءا من أرباح الشركة يكون له عائد اجتماعي على المجتمع وهدفها ليس ربحيا فقط بل جزء من المشروع يذهب لخدمة المجتمع وفئاته فيمكن لمراكز الرعاية النهارية أن تنشأ على شكل مشروع استثماري اجتماعي، حيث إن له عوائد من خلال رسوم رمزية مثلا تغطي الاحتياج وتعيد التشغيل لتحقيق الاستدامة لهذا المشروع وبالتالي تحقق العائد الاجتماعي أيضا من خلال تقديم خدمة رعاية كبار السن، فنجد المشروع يشغل نفسه بنفسه حيث إننا نواجه أحيانا صعوبة في استدامة بعض المشروعات ولكننا إذا ركزنا على هذه الفكرة الاستثمار الاجتماعي فعززنا هذه الثقة وشجعنا القطاع الخاص على أن يدخل هذا المجال بالتعاون مع المؤسسات الإنسانية المانحة حيث إن كثيرا من المؤسسات تمول كثيرا من المشروعات التنموية لكنها للأسف تشتكي من عدم استدامة المشروع.
كما أن النظام يحفز التشاركية بين قطاعات الدولة كهيئة الأوقاف مثلا فهي من الممكن أن توجه هذه الاستثمارات الوقفية لدعم المشروعات التي تخدم فئة كبار السن مثل الاستثمار في إنشاء مراكز رعاية نهارية التي هي أندية ومنتجعات صحية.

فيما علق أ. فهد القحطاني
بحكم قربي من القطاع الثالث هناك نظام بتخصيص تقديم الخدمات وهناك مبادرة موجودة حاليا في مراكز التأهيل تدعى بـ «مكاني بينكم» كما ذكر لي ذلك أحد مديري مراكز التأهيل أي معوق في مراكز التأهيل بإمكان أسرته أن تتقدم لها وتؤهل فيها الأسرة لتكون قادرة على تعليم المعوق ضمن أسرته، كما يقدم لها دعم مادي، ولكننا بحاجة إلى حملة توعوية تثقيفية لنشر هذا الفكر.
فالتشريع موجود في وزارة الموارد البشرية بما يخص تخصيص الخدمات، ولكنه بطيء جدا من جهة تنفيذه لعدم وجود جهات متخصصة لتقديم ذلك، لذا اشترطوا على القطاع الخاص إذا أراد تقديم خدمة لا بد أن يكون معه شريك من القطاع الثالث كالجمعيات الخيرية ولجان التنمية الاجتماعية.
أما ما يتعلق بالدعم المادي فمن واقع خبرتي التي تصل إلى 13 سنة في القطاع الثالث والجمعيات الخيرية ولجان التنمية الاجتماعية يجب إنشاء لجان تنفيذية في المناطق ووضع أهداف موحدة مع وجود دعم من الأوقاف بميزانية ثابتة تمكن تلك الجهة من تنفيذ برامجها وفق خطة ثابتة ويكون الموظفون فيها مثبتين غير متعاونين فمن خلال عملي في الجمعيات الخيرية عندما تنتهي مدة مجلس إدارة بعد أربع سنوات يأتي مجلس إدارة جديد قد يبدأ من الصفر وقد تهدم ما بنته الإدارة

السابقة والسبب هو عدم وجود حافز لها من خلال الأمان الوظيفي، كما لا توجد آلية واضحة لمن يعمل في هذه الجمعيات لذا نجد هدرا للجهود والاستثمار المالي بسبب الجهل وعدم الاستقرار الوظيفي.

نظام حقوق كبير السن يضمن حماية حقوق المسن المالية والجسدية والاجتماعية

وهناك اقتراح طرحته في أكثر من لقاء وهو إعارة الموظفين بين الوزارات فقد تستعير وزارة الموارد البشرية من وزارة التعليم بعض الموظفين لإدارة جمعية ما وعندها سيشعر الموظف المعين بأمان واستقرار وظيفي.

تفعيل العمل التطوعي لكبار السن

وتداخلت الزميلة سارة قائلة: هل للمجلس خطة لتنفيذ زيارات مفاجئة والتواصل مع كبار السن في منازلهم للتأكد من تحقق تلك الرعاية والحماية لهم؟

أجاب د. عبدالعزيز:

في الحقيقة طرح هذا الأمر منذ فترة في أحد الاجتماعات الدورية للجنة كبار السن علما بأنه يوجد في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إدارة مختصة بكبار السن هي الإدارة العامة لكبار السن تقوم بهذه المهمة ونحن لجنة كبار السن لا نريد أن نكون أوصياء على هذه الإدارة ولا نريد ازدواجية في العمل الرقابي، ولكن لنا أن نأخذ تصورا واقعيا ودقيقا من خلال قيام تلك الإدارة بمسؤولياتها على أكمل وجه عن واقع كبير السن ورعايته.

أما ما يتعلق بدور الرعاية الاجتماعية أود القول إن النظام قدم خدمة كبيرة جدا ليس لمجلس شؤون الأسرة ولجنة كبار السن ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية فحسب، بل للمؤسسة القضائية أيضا، حيث حدد الخطوات والصلاحيات التي يمكن من خلالها تأمين الرعاية لكبار السن في حال عدم تمكن أسرته القريبة من ذلك.

وأود أن أوضح أمرا وأشدد عليه وهو أن هذا النظام يخدم الجميع وليس كبار السن فقط، حيث إن الفئات العمرية الصغيرة ستكون كبيرة في المستقبل لذا فالنظام يشمل الجميع ويعود بالنفع عليهم.

وعلقت أ. هدى

بخصوص كيفية التحقق من الرعاية لكبار السن داخل المنزل فنحن في مجلس شؤون الأسرة لا نتعامل مع كبار السن مباشرة ولكننا نضع الخطوط العريضة من مراجعة للأنظمة والتشريعات وإطلاق المبادرات والتركيز على الجانب التوعوي وقد أعددنا في لجنة كبار السن ومجلس شؤون الأسرة استراتيجية وطنية للأسرة بمجملها يندرج تحتها أربع استراتيجيات هي: استراتيجية لكبار السن واستراتيجية للمرأة واستراتيجية للطفل واستراتيجية للأسرة ككل، فيما يتعلق باستراتيجية كبار السن فانه يندرج تحتها 13 مبادرة وما يعنينا منها هي مبادرة طمني عنك التي نعمل عليها بالتعاون مع منصة تطوع في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والهدف الأساسي منها تفعيل العمل التطوعي لزيارة كبير السن وهذا ما جاء في النظام فالمادة الثانية تنص في فقرتها السادسة على دعم النشاطات التطوعية في خدمة كبار السن فعملنا في المجلس هو إطلاق المبادرات وتنفيذها مع الجهات المعنية، كما أن المادة الثانية تنص في الفقرة الثالثة على توفير معلومات إحصائية فهناك تعاون بين مجلس شؤون الأسرة والهيئة العامة للإحصاء لتزويد المجلس ببعض البيانات والمعلومات الإحصائية تمكننا من حصر أعداد كبار السن واحتياجاتهم وتوزيعهم وفق المتغيرات كالعمر والتعليم والحالة الصحية والوظيفية، بالإضافة إلى قواعد البيانات في المؤسسة العامة للتنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي فكل هذه البيانات نستفيد منها في تفعيل وإطلاق المبادرات في مجلس شؤون الأسرة وشركائنا المعنيين بالتنفيذ.

وتساءلت الزميلة سارة عن آلية الحد من بعض المشكلات التي يتعرض لها كبار السن في المنازل سواء كانت نفسية أو اجتماعية وغيرها؟

أجاب أ. فهد:

أعتقد أنه من الناحية النظرية لا بد من نشر الثقافة والوعي تجاه حقوق كبار السن وحمايتهم بشكل كبير جدا ومن ذلك خطب الجمعة وهي تعد أحد المنابر الاساسية في إيصال الرسالة للمجتمع، وفي المدارس من خلال التعليم حيث لا تخلو أسرة من وجود أبناء لها فيها، وكذلك الديوانيات الموجودة في بعض الأحياء، بالإضافة إلى الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة ووضع خط ساخن للرد على جميع الاستفسارات..

وفي مراكز الإصلاح أو الاستشارات

تردني كثير من المشكلات بين الأب وأبنائه كالعقوق والتهميش والإيذاء النفسي وهو الأكثر، لذا فإن التوعية والحملات الإعلامية الممنهجة مهمة جدا في حماية كبار السن، ومن ذلك بث برامج على التلفاز في وقت الذروة لبيان حقوق كبار السن ورعايتهم وتحفيز الأبناء والبنات على كيفية التعامل معهم.

يعمل مجلس شؤون الأسرة بالتعاون مع منصة تطوع على تفعيل العمل التطوعي فيما يخص كبار السن

بناء ثقافة حقوق كبار السن ومواكبتها إعلاميًا

وتداخل د. عبدالعزيز:

بخصوص المواكبة الإعلامية في بناء ثقافة حقوق كبار السن واحتياجاتهم وتعزيزها يجب ألا تكون دون المطلوب ولا تصل إلى درجة التشبع والملل والأعراض من قبل الجمهور، كما أشير إلى دور الدراما وهو عنصر في غاية الأهمية لم يستغل للأسف في خدمة كثير من احتياجات المجتمع بما فيها ما يتعلق بكبار السن.

وتساءلت الزميلة صالحة عن كيفية حماية أموال كبار السن؟

أجاب د. هادي:

كبير السن يكون أحيانا بكامل أهليته ويمكنه التصرف بأمواله وقد يصل إلى مرحلة لا يمكنه ذلك وهنا تقع المسؤولية على من له الحق في ذلك.

ويجب إعطاء مساحة أكبر للقطاع غير الربحي للقيام بدور أكبر في تنفيذ هذا النظام وحماية حقوق كبار السن فيما يتعلق بالرقابة أو التوعية أو متابعة الجهات الحكومية.

وتداخل أ. عبدالله الحسني قائلا:

في الحقيقة الندوة عميقة وثرية بوجودكم وطرحكم للمقترحات وهذا النظام يعد كما ذكر د. هادي ومضة مشرقة ومما يبهج في هذا النظام شموليته وسؤالي هل يتضمن النظام آلية لقياس رضا كبير السن عن حقوقه ورعايته ضمن أسرته وفق استبانة مثلا؟

أجابت أ. هدى: إن الفقرة 2 من المادة 20 تجيب عن سؤالك وهي تنص على العقوبات المقررة على دور الرعاية المخالفة للنظام، حيث تشكل لجنة حسب اللائحة بقرار من الوزير لمتابعة تنفيذ المادة 20 بعد التأكد من قيام دور الرعاية سواء كانت أهلية أم خاصة لعملها وتقييم جودة الخدمة لحماية كبار السن.

قياس نسبة رضا كبير السن

أجاب د. هادي:

في الحقيقة سؤالك يبين لنا أهمية وجود آلية لقياس جودة الخدمة وقياس رضا كبير السن عنها وهذا في حالة عبر كبير السن أو المسؤول عنه عن ذلك.

أما في حال صمته وعدم التعبير فهناك صعوبة في معرفة ذلك لذا يمكن أن تقوم لجنة كبار السن بالتعاون مع إحدى الجمعيات الأهلية ذات العلاقة بالإضافة إلى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في البحث عن آلية لقياس رضا كبير السن وكيفية الوصول االى من لا يمكنهم التعبير عن وجود خلل في الرعاية المقدمة لهم.

رصد الأذى الواقع من الأسرة

أ. فهد: أتمنى وجود آلية لقياس نسبة رضا المستفيدين لا تكون من جهة حكومية بل من جهة رديفة، وهذا ما ابتغاه في مجلس الشورى فعندما ترد التقارير السنوية للوزارات فهي ملزمة تضمينها تقريرا رديفا عن نسبة رضا المستفيدين من مراكز متخصصة خارج الوزارة لتعطي مقياسا حقيقيا أما ما يتعلق باللجان التي أشارت لها أ. هدى فهي لجان مشكلة داخل الوزارة أو دور الرعاية معنية بمخالفات منتسبي دور الرعاية تجاه كبار السن وما زلنا بحاجة إلى آلية لرصد المخالفات التي تقع داخل الأسرة، لذا أعتقد أن الأدوات الرقابية من هيئة حقوق الإنسان والأجهزة الرقابية والمجتمع المدني لهما دور كبير.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المرأة السعودية .. تمكين يتواصل وثقة تتزايد

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 06 شعبان 1443هـ - 09 مارس 2022م
https://www.aleqt.com/2022/03/08/article_2275266.html

"الاقتصادية" من الرياض

حظيت المرأة السعودية منذ عهد الملك المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن حتى عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز بالكثير من مظاهر التمكين والبناء حتى أصبحت شريكا فاعلا في رفعة الوطن ونمائه وحققت نجاحات نوعية تباينت مجالاتها علميا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. وتكرس رؤية 2030 الجهود اللازمة للمرأة في التنمية المجتمعية والاقتصادية وإبرازها كعنصر مؤثر على الأصعدة كافة حيث خصص هدف إستراتيجي مستقل في الرؤية برفع كفاءة المرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية في سوق العمل.

وقد حازت المرأة السعودية على ثقة قادتها وتولت مناصب رفيعة منها تعيين الدكتورة حنان الأحمدي كأول مساعد لرئيس مجلس الشورى حيث شاركت في المؤتمرات الدولية وعملت مستشارة لدى عدد من المؤسسات الحكومية إضافة إلى ترشيحها لقوائم الشخصيات القيادية.

كما عينت الأميرة ريما بنت بندر أول سفيرة للسعودية في أمريكا إضافة إلى رئاستها الاتحاد السعودي للرياضة المجتمعية وعينت آمال المعلمي سفيرة السعودية في النرويج إضافة إلى تعيينها في منصب المدير العام للمنظمات والتعاون الدولي في هيئة حقوق الإنسان بالمملكة. فيما عينت إيناس الشهوان سفيرة للسعودية لدى السويد وآيسلندا وقد شغلت منصب سفيرا داخل السلك الدُبلوماسي وأول من تولى منصب مدير إدارة في وكالة وزارة الخارجية للشؤون السياحية والاقتصادية.

وأحد أبرز الأسماء في المجال الاقتصادي رانيا نشار حيث عينها صندوق الاستثمارات العامة السعودي رئيسة للإدارة العامة للالتزام والحوكمة وشغلت قبل ذلك منصب مستشار محافظ الصندوق في مجال الأعمال والحوكمة للصندوق السيادي اعتمادا على خبرتها المهنية في القطاع المصرفي لـ 20 عاما وبالمرتبة الممتازة شغلت الدكتورة إيمان هباس منصب نائب وزير التجارة وأبرز إنجازاتها تأسيس النموذج التشغيلي للجنة وتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية "تيسير."

وفي المجال الصحي برزت أسماء عدة لطبيبات سعوديات على الصعيد المحلي والعالمي تقلدن مناصب عليا بالجانب الصحي السعودي وقد مثلن المملكة في منظمات ومبادرات ومؤتمرات عالمية طبية ومحافل دولية أظهرت مدى اهتمام ورعاية ودعم السعودية للمرأة. ومن الأسماء البارزة في هذا المجال العالمة الدكتورة خولة الكريع الحاصلة على الدكتوراه في علم جينات السرطان من المركز القومي الأمريكي للأبحاث في ميريلاند الأمريكية كما تحتل منصب كبيرة علماء أبحاث السرطان في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث إضافة لعملها كرئيس مركز الأبحاث بمركز الملك فهد الوطني للأورام في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث. وهناك العالمة الدكتورة والمخترعة غادة المطيري الحاصلة على الدكتوراه في كيمياء المواد مع التركيز على إلكترون ديوكاليزاتيون والبنية الجزيئية وعملت في جامعة كاليفونيا على العديد من الأبحاث الخاصة بتكنولوجيات علم النانو.

واتخذت المملكة إجراءات عديدة لتمكين المرأة السعودية من تبوء مناصب قيادية في الدولة حيث صدر الأمر الملكي بتخصيص 20% من مقاعد مجلس الشورى للنساء عام 1434 إضافة إلى ذلك انتخابها في مجالس إدارة البلديات وتعيين عدة سيدات في مناصب قيادية بالقطاع الحكومي والخاص بجانب التعيينات الأخرى من ضمنهن ثريا عبيد التي تولت منصب الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لشؤون الإسكان وتحقيقا لتمكين المرأة في مختلف المجالات أتاحت وزارة التعليم فرصة حقها الكامل لتحقيق مستهدفاتها في التمكين والمشاركة من أجل دعم التنمية الوطنية تحقيقا لمستهدفات رؤية 2030 كما زادت نسبة مشاركة المرأة في جميع القطاعات التعليمية والمستويات الوظيفية.

وإيمانا بدور المرأة السعودية في التعليم أصدر الدكتور حمد آل الشيخ وزير التعليم عام 2019 قرارا بتكليف 5 قيادات نسائية بالوزارة وهن تهاني البيز وكيلة البرامج التعليمية وحنان آل عامر وكيلة التعليم العام الأهلي وريما اليحيى وكيلة التعليم الجامعي ولينا الطميعي وكلية شؤون الابتعاث وبدرية الغانم مديرة للإيفاد ثم جاء بعد ذلك قرار بتعيين ابتسام الشهري المتحدث الرسمي لوزارة التعليم كما قدمت الوزارة حزمة من البرامج والمبادرات التي تدعم مشاركات المرأة

في جميع مجالات التعليم مثل مجال العلوم ومجال البحث والابتكار والتطوير والبحث العلمي بجميع مجالاته لتحقيق التنمية المستدامة في إطار تنفيذ مستهدفات رؤية القيادة الطموحة لمستقبل المملكة بتمكين المرأة السعودية وفتح عدد من المجالات أمامها.

فيما أثبتت المرأة السعودية وجودها في مجال التقنية بوضع بصمة مشرفة بتحقيق أول إنجازاتها من خلال الدكتورة موضي الجامع المدير العام للإدارة العامة لمركز تطوير كفاءات التكنولوجيا الحاصلة على الدكتوراه في خوارزميات أمن المعلومات من بريطانيا ونشرت العديد من الأبحاث في مجلات علمية بمجال الثغرات الرقمية والحلول الخوارزمية لصد الاختراقات والحماية الإلكترونية حيث تعد من الكفاءات الوطنية الناجحة والمتميزة ذات الخبرة الطويلة في مجال أمن المعلومات والأمن السيبراني ومهتمة بالهوية الإلكترونية في مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تقديم ورش عمل ومحاضرات في مؤتمرات محلية ودولية وهي من مؤسسي جائزة الابتكار وريادة الأعمال للطلبة السعوديين في بريطانيا.

كما تعد الدكتورة مروة الحلواني الحاصلة على الماجستير من جامعة "مارشال" في أمريكا أول سعودية تحصل على الدكتوراه في علم البيانات والمعلومات في 2018 وقد تقلدت عدة من المناصب في مجال التقنية وتكنولوجيا المعلومات خاصة مجال "نظم المعلومات الإدارية" حيث كانت محاضرة قسم في بعض الجامعات السعودية. وجاءت نوف اليوسف كأول سعودية تحصل على شهادة الزمالة CCSK من CSA في معلومات أمن الحوسبة السحابية ومن السيدات الرائدات في هذا المجال حيث عملت في عدد من المناصب ذات الصلة بأمن المعلومات خاصة في قطاع الاتصالات ومجال البنوك.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

السديس: نظام الأحوال الشخصية يجسد عناية القيادة بمقاصد الشريعة الإسلامية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 06 شعبان 1443هـ - 09 مارس 2022م
https://www.alriyadh.com/1939185

أشاد الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشيخ الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس بموافقة مجلس الوزراء على "نظام الأحوال الشخصية " وأكد أنه يجسد عناية القيادة الرشيدة بمقاصد الشريعة الإسلامية ومآلاتها ودرئها للمضار والمفاسد ويجمع بين الأصالة والمعاصرة.

وأكد معاليه أن دولتنا المباركة وقيادتها الميامين -حفظهم الله- ورعاهم، تستمد من مقاصد الشريعة الإسلامية الأنظمة والقوانين التي من شأنها خدمة الوطن والمواطن، وتواكب مستجدات الواقع، وإن هذا القرار يؤكد حرصهم -حفظهم الله- على كل ما يخدم المصلحة العامة والخاصة وفق تعاليم ديننا الحنيف.

وبين معاليه أن النظام جمع بين الأصالة والمعاصرة، حيث استمد أحكامه من الشريعة الإسلامية الغراء، وراعى أحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة في مواكبة للمستجدات العصرية.

وأكد معاليه أن هذا النظام يمثل نقلة نوعية، تتماشى مع جهود المملكة في حماية حقوق الإنسان وتمكين المرأة واستقرار الأسرة التي هي أساس المجتمع.

وفي الختام رفع معاليه شكره لولاة الأمر- حفظهم الله- على دعمهم وعنايتهم، سائلاً الله- العلي القدير- جل شأنه أن يمد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان -حفظهم الله -بالصحة والعافية، وأن يديمهم ذخرا للإسلام والمسلمين، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الراجحي يشكر القيادة بمناسبة الموافقة على تعديل نظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 06 شعبان 1443هـ - 09 مارس 2022م
https://www.alriyadh.com/1939154

رفع وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي, شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - بمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء بالتعديل على نظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل.

وقال المهندس الراجحي في تصريح بهذه المناسبة: "إن هذه الموافقة تأتي امتدادًا لما تحظى به منظومة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من حكومتنا الرشيدة، التي تولي اهتماما بالإنسان والأسرة ككل، لما لها من دور فاعل وحيوي في دعم المسيرة التنموية وبناء المجتمعات الصحية."

وجاء في التعديلات على نظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل ما يلي:

"حكم يمكن المعتدى عليه من الحصول على أوراقه الثبوتية كلها، حكم يمكن حجز الممتلكات المنقولة محل ادعاء الملكية حتى ثبوت ملكيتها، حكم يقضي بقيام وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمتابعة القضية من بداية إجراءات الاستدلال حتى الفصل، إذا كان من تعرض للإيذاء من الأشخاص ذوي الإعاقة، حكم يلزم الزوج بإثبات الطلاق أو الرجعة لدى المحكمة المختصة خلال مدة محددة تفرض غرامة مدة في حال تجاوزها، حكم يتضمن الظروف المشددة للعقوبة ، متابعة حالات الإيذاء بعد الفصل شرعا لمدة (6) أشهر عند الحاجة، حكم يقضي بحق الأم في الحضانة عند رغبتها في ذلك، على ألا ينزع ذلك الحق إلا بحكم قضائي بنظام حماية الطفل، عقوبات محددة للحد من ارتكاب مخالفات النظام، تتضمن الظروف المشددة بنظام حماية الطفل، حكم يقضي بحق الحاضن أو الحاضنة في السفر بالمحضون خارج المملكة، ما لم يصدر حكم قضائي بنظام حماية الطفل، حكم يتضمن إخضاع مرتكب الإيذاء والإهمال - عند الحاجة - لبرامج علاجية وتأهيلية بما يتلاءم مع كل حالة بنظام حماية الطفل، حكم يقضي بحماية الطفل من التأثير الفكري بنظام حماية الطفل، حكم يقضي بقيام وزارة الموارد البشرية والتنمية البشرية بمتابعة أي قضية من إجراءات الاستدلال حتى الفصل شرعا بنظام حماية الطفل.

رفع شكره للقيادة بمناسبة الموافقة على النظام

وزير العدل: نظام الأحوال الشخصية سيعزز من استقرار الأحكام القضائية والتنبؤ بها ويحد من تباينها

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 06 شعبان 1443هـ - 09 مارس 2022م
https://www.alriyadh.com/1939150

رفع وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع – حفظهما الله -، بمناسبة الموافقة على نظام الأحوال الشخصية الذي سبق وأن أعلن عنه سمو ولي العهد – حفظه الله – ضمن منظومة التشريعات المتخصصة التي تهدف إلى الحفاظ على الحقوق وترسيخ مبادئ العدالة والشفافية، وحماية حقوق الإنسان.

وبين معاليه أن نظام الأحوال الشخصية بُني وفق مقاصد الشريعة الإسلامية، وأخذ بأفضل الممارسات القضائية والدراسات الحديثة؛ ليكون نظاماً متواكباً مع المتغيرات ويستجيب للتحديثات والتحديات.

وأكد معاليه أن نظام الأحوال الشخصية سيسهم في سرعة إنجاز القضايا المتعلقة بالأسرة، وسيعزز من القدرة على التنبؤ بالأحكام القضائية واستقرارها، ويحد من تباينها، كما سيرفع جودة وكفاءة الأحكام.

وبين معالي وزير العدل أن نظام الأحوال الشخصية بمضامينه الشاملة؛ سيسهم في صون كيان الأسرة وحقوقها ومراعاة مصالحها، وتأطير العلاقة بين أفرادها.

واختتم معاليه تصريحه بالدعاء لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين على دعمهما لكل ما من شأنه التيسير على أفراد المجتمع بجميع شرائحه وصون حقوقهم وتحقيق متطلبات الحياة ومستجداتها في جميع الجوانب، داعياً المولى بأن يكلل هذه الجهود بالنجاح لتحقيق التطور الشامل ورؤية القيادة الحكيمة في تطوير المرفق العدلي.

"الطلاق" و"النفقة" و"حقوق الزوجين" في "نظام الأحوال الشخصية" الجديد

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 06 شعبان 1443هـ - 09 مارس 2022م
https://www.al-madina.com/article/778256

وافق "مجلس الوزراء"، اليوم الثلاثاء، على "نظام الأحوال الشخصية" الجديد، والذي أقرَّ تعديلات وأضاف موادًا جديدة تتعلق بـ"الطلاق" و"النفقة" و"حقوق الزوجين."

وجاءت نصوص المواد المتعلقة بـ"الطلاق" والنفقة" و"حقوق الزوجين"، كالآتي:

المادة الحادية والثمانون

لا يقع الطلاق في الحالات الآتية:

-1طلاق غير العاقل أو غير المختار.

٢ -طلاق من زال عقله اختيار ولو بمحرم.

٣ -طلاق من اشتد غضبه حتى حال بينه وبين تحكمه في ألفاظ.

٤ - إذا كانت الزوجة في حال حيض، أو نفاس ، أو طهر جامعها زوجها فيه.

المادة الثانية والثمانون

١ -يقع الطلاق المعلق على فعل شيء أو تركه؛ إلا إذا كان التعليق بنية الحث أو المنع أو التصديق أو التكذيب، ولم يقترن بالتعليق قصد إيقاع الطلاق.

٢-لا يقع الطلاق بالحنث بيمين الطلاق أو الحرام إلا إذا قصد به الطلاق.

المادة الثالثة والثمانون

لا يقبل الطعن في صحة الطلاق بالحالات الواردة في المادتين (الحادية والثمانين)، و(الثانية والثمانين) من تم توثيقه وفقا للإجراءات النظامية.

المادة الرابعة والثمانون

١ - كل طلاق اقترن بالعدد لفظا أو إشارة أو تكرر في مجلس واحد لا يقع به إلا طلقة واحدة.

٢ -من طلق زوجته طلاق رجعيا ثم ألحق بها طلقة أخرى في عدتها قبل المراجعة لم تقع الطلقة الأخرى.

المادة الخامسة والثمانون

١ - يصح توكيل الزوج غيره - ذكرا كان أو أنثى- بالتطليق.

٢ -لا يقبل قول الزوج في الرجوع عن الوكالة الموثقة بعد إيقاع الطلاق من الوكيل إلا إذا وثق الزوج رجوعه قبل وقوع الطلاق.

المادة السادسة والخمسون

١ - لا نفقة للمعتدة من الوفاة إلا إذا كانت حاملا فتجب نفقتها في مال الحمل حتى تضع حملها، فإن لم يكن له مال وجبت النفقة على وارث الحمل.

٢ -يحق للمعتدة من الوفاة السكني في بيت الزوجية مدة العدة.

المادة السابعة والخمسون

يسقط حق الزوجة في النفقة إذا منعت نفسها من الزوج، أو امتنعت عن الانتقال إلى بيت الزوجية أو المبيت فيه أو السفر مع الزوج، من دون عذر مشروع.

المادة الثامنة والخمسون

تسكن الزوجة مع زوجها في مسكن الزوجية المناسب ، إلا إذا اشترطت في عقد الزواج خلاف ذلك.

المادة التاسعة والخمسون
١ -ليس لأي من الزوجين أن يسكن معهما أحدا في بيت الزوجية الذي يملكه الزوج أو استأجره أو وفره ، ويستثنى من ذلك:
أ- والدة الزوج وأولاده من غيرها، ما لم يلحق الزوجة ضرر أو تشترط منزلا منفردة.
ب- إذا رضي الطرف الآخر بذلك صراحة أو ضمنا، ويحق له العدول متى لحقه ضرر من ذلك.
٢ -إذا كان بيت الزوجية ملكا للزوجة أو استأجرته أو وفرته، فيحق للزوجة أن تسكن معهما والديها وأولادها من غيره.
٣ - إذا اشترك الزوجان في ملكية بيت الزوجية أو استئجاره أو توفيره، فليس لأي منهما أن يسكن معهما أحدًا إلا برضى الطرف الآخر.
حقوق الزوجين
المادة الثانية والأربعون:
الحقوق والواجبات المشتركة بين الزوجين هي:
١ -المعاشرة بينهما بالمعروف بما فيها المعاشرة الزوجية، وتبادل الاحترام والمودة والرحمة.
٢ -تجنب إضرار أي منهما بالآخر مادية أو معنوية.
٣ -ألا يمتنع أي منهما عن إنجاب الأولاد إلا بموافقة الطرف الآخر.
٤ - محافظة كل منهما على مصلحة الأسرة، والعناية بالأولاد وتربيتهم تربية صالحة.
المادة الثالثة والأربعون
حقوق الزوجة على زوجها هي:
١ -النفقة بالمعروف.
٢ -المبيت بالمعروف.
٣ -العدل بين الزوجات في القسم والنفقة الواجبة إن كان للزوج أكثر من زوجة.
٤ - ألا يتعدى على أموالها.

المادة الرابعة والأربعون
حقوق الزوج على زوجته هي:
١ -طاعته بالمعروف.
٢ -ألا تترك مسكن الزوجية إلا بإذنه أو بعذر شرعي.
٣ -رعاية أولاده منها، وإرضاعهم إلا إذا كان هناك مانع.

أمير المدينة: الأولوية القصوى للمستحقين المسجلين في "الدعم السكني»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 07 شعبان 1443هـ - 09 مارس 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2099388

أكد أمير منطقة المدينة المنورة الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز، أهمية توفير الحلول السكنية للأسر المستحقة من المسجلين في بوابة الدعم السكني ومنحهم الأولوية القصوى من خلال برامج الإسكان التنموي ودعم برامج القطاع الثالث غير الربحي لتلبية الاحتياجات الضرورية لهم بطريقة منهجية وواضحة تُحقق الاستمرارية وتضمن الاستدامة في مواصلة تقديم خدمات القطاع للفئات المستهدفة، منوهاً بالدعم غير المحدود الذي تقدمه حكومة خادم الحرمين الشريفين لقطاع الإسكان وبرامج ومبادرات منظومة الإسكان التنموي.

جاء ذلك خلال لقائه مدير عام شؤون الإسكان بالمنطقة أحمد بكر زيدان، مطلعاً على برامج ومبادرات جمعية الإسكان التنموي بالمدينة المنورة التي تقدم خدماتها للمستفيدين من سكان المنطقة خاصة في المحافظات والقرى، بالإضافة إلى خدمات التأهيل المهني اللازمة، بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية لهم.

استمع أمير منطقة المدينة المنورة، لشرح عن محاور الخطة الإستراتيجية للجمعية والموازنة التقديرية ومجموعة من المبادرات المبرمة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية ومنصات جود الإسكان، وكذلك حزمة المشاريع والمبادرت التي قدمتها الجمعية خلال الفترة الماضية. وبارك الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز، اتفاق الجمعية مع أمانة المنطقة، لتوفير أراضٍ سكنية بالمنطقة بمساحة تصل إلى 10 ملايين متر مربع موزعة على كافة المنطقة لتغطية احتياجات برامج الإسكان التنموي لخدمة 18 ألف مستفيد على مستوى منطقة المدينة المنورة، مُشدداً سموه على أهمية سرعة تنفيذ المشاريع السكنية التنموية لتلبية احتياجات المستفيدين تنفيذاً لتوجيهات ولاة الأمر -يحفظهم الله-.

يُذكر أن جمعية الإسكان التنموي بالمدينة المنورة تهدف من خلال رؤيتها إلى توفير الخيارات السكنية المناسبة للمستفيدين، وتمكينهم لتحقيق الاستدامة المالية لهم، فضلاً عن توفير الدعم المالي لصيانة وترميم منازل الفئات المستهدفة ضمن برامج الجمعية.

السعودية تؤكد استعدادها للوساطة وخفض التصعيد بين روسيا وأوكرانيا

«مجلس الوزراء»: الموافقة على نظام الأحوال الشخصية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 07 رجب 1443هـ - 09 مارس 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2099384

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس (الثلاثاء) في قصر اليمامة بمدينة الرياض. وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين، المجلس على نتائج مباحثاته مع أخيه ملك مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وما عكسته من عمق العلاقات القائمة بين البلدين الشقيقين، والحرص على تطويرها وتنميتها في المجالات كافة، والتأكيد على وحدة الموقف والمصير المشترك تجاه مجمل القضايا والتطورات الإقليمية والدولية.

كما أحاط خادم الحرمين الشريفين، مجلس الوزراء، بما اشتملت عليه الرسالتان اللتان تلقاهما من رئيس جمهورية مالي الانتقالي، ورئيس جمهورية بنين. وتناول المجلس إثر ذلك، مضمون الاتصالين الهاتفيين اللذين تلقاهما ولي العهد من رئيس روسيا الاتحادية، ورئيس أوكرانيا، وما جرى خلالهما من التأكيد على دعم المملكة كل ما يُسهم في خفض حدة التصعيد، واستعدادها للوساطة بين جميع الأطراف، ودعمها الجهود الدولية الرامية لحل الأزمة سياسيا. ووافق المجلس على نظام الأحوال الشخصية كما وافق على تعديل نظام الحماية من الإيذاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 52) وتاريخ 15/ 11/ 1434هـ، وتعديل نظام حماية الطفل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 14) وتاريخ 3/ 2/ 1436هـ على النحو الوارد في القرار.

تثمين مضامين حوار ولي العهد

أوضح وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء استعرض نتائج الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس جمهورية قبرص إلى المملكة، ومباحثاته مع ولي العهد، وما عبرا عنه من الارتياح للمستوى الذي وصلت إليه العلاقات الثنائية، والرغبة المشتركة في العمل على تطوير استراتيجيةٍ لتقوية أواصر التعاون في جميع المجالات، بما يخدم مصالح البلدين، ويحقق الأمن والاستقرار في المنطقة. وثمّن المجلس، مضامين الحوار الصحفي لولي العهد، وما اشتمل عليه من تأكيدات حول أعمال التطوير والتحديث والإصلاحات والمشاريع الكبرى التي تشهدها المملكة ضمن برامج (رؤية 2030)؛ وفقا لمقوماتها الاقتصادية والثقافية وشعبها وتاريخها، إضافة إلى وقوفها تجاه مسؤوليتها التاريخية نحو العالم الإسلامي بالتصدي للتطرف والإرهاب، ومواصلة تعزيز التعاون الثنائي والشراكات الاستراتيجية مع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

تعزيز وحماية حقوق الإنسان

أوضح الدكتور ماجد القصبي أن مجلس الوزراء، تطرق إلى اجتماعات مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الـ39 في تونس، وما شددت عليه المملكة خلالها من أهمية التعاون وبذل الجهود لتكثيف التنسيق المشترك في منظومة تقنية وبشرية شاملة لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة، ومواكبة مجالات التقنية والأمن السيبراني.

وجدّد المجلس، ما أكدته المملكة في الاجتماع رفيع المستوى من الدورة الـ49 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، من اهتمامها بحقوق الإنسان واتخاذ كل ما من شأنه تعزيزها وحمايتها، ومن ذلك مبادرة ولي العهد لحماية الأطفال في العالم السيبراني لمواجهة التهديدات التي تستهدفهم في الإنترنت، وصدور السياسة الوطنية بمنع عمل الأطفال.

مباركة استراتيجية برنامج الابتعاث

بارك مجلس الوزراء، إطلاق استراتيجية برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث التي تُعد استكمالا لجهود الدولة في تنمية قدرات أبناء وبنات الوطن وتعزيز تنافسيتهم محلياً وعالمياً في إطار مستهدفات (رؤية 2030)، بما يتواءم مع أولوياتها وبرامجها التنفيذية واحتياجات سوق العمل المتجددة والمتسارعة.

وعدّ المجلس، رفع الإجراءات الاحترازية والوقائية ذات الصلة بمكافحة جائحة كورونا في المملكة، نتيجة لما تم تحقيقه من مكتسبات في مكافحة الجائحة بفضل الله ثم الدعم غير المحدود من الدولة وتضافر الجهود الوطنية من الجهات كافة، والتقدم في برنامج اللقاحات الوطني، وارتفاع نسب التحصين والمناعة ضد الفايروس في المجتمع.

قرارات

اطلّع مجلس الوزراء، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء وانتهى المجلس إلى:

•تفويض وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد -أو من ينيبه- بالتباحث في شأن مشاريع مذكرات تفاهم بين وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية وكل من المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في جمهورية الجابون، والجمعية الإسلامية في جمهورية الكونغو برازفيل، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في جمهورية غينيا الاستوائية، في مجال الشؤون الإسلامية، والتوقيع عليها، ومن ثم رفع النسخ النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

•الموافقة على اتفاقية للتعاون بين وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

•تفويض وزير الاستثمار -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب القبرصي في شأن مشروع برنامج التعاون الإطاري لتعزيز العلاقات الثنائية في مجال الاستثمار بين وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية وهيئة استثمر في جمهورية قبرص، والتوقيع عليه.

•تفويض وزير المالية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب المصري في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة المالية في المملكة العربية السعودية ووزارة المالية في جمهورية مصر العربية في شأن إقامة حوار مالي رفيع المستوى، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

•تفويض رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للفضاء -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الإيطالي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة السعودية للفضاء في المملكة العربية السعودية ووكالة الفضاء الإيطالية في الجمهورية الإيطالية للتعاون في مجال الأنشطة الفضائية للأغراض السلمية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

•تفويض رئيس الديوان العام للمحاسبة -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الأذربيجاني في شأن مذكرة تفاهم بين الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية وغرفة الحسابات في جمهورية أذربيجان للتعاون في مجال العمل المحاسبي والرقابي والمهني، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

•الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية لافتات وإشارات الطرق (فيينا 8/ نوفمبر/ 1968م.(

•الموافقة على الترتيبات التنظيمية للجنة حصر وتطوير الفرص الاستثمارية المنبثقة من اللجنة الوطنية العليا للاستثمار بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

•الموافقة على نظام (قانون) بتعديل بعض أحكام نظام براءات الاختراع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي اعتمده المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الـ41.

ترقيات

الموافقة على ترقيات للمرتبتين (الـ15) و(الـ14)، على النحو التالي:

ـ ترقية وليد بن أحمد بن إبراهيم القرعاوي إلى وظيفة (مدير عام الأمانة) بالمرتبة (الـ15) بالأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ـ ترقية علي بن صالح بن مصلح الشمراني إلى وظيفة (وكيل رئيس هيئة عامة) بالمرتبة (الـ15) بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ـ ترقية ناصر بن منصور بن ناصر المنصور إلى وظيفة (مستشار أمني) بالمرتبة (الـ14) بوزارة الداخلية.

ـ ترقية عادل بن عمر بن نور الصومالي إلى وظيفة (مدير عام) بالمرتبة (الـ14) بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

ـ ترقية محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن الشبانات إلى وظيفة (مدير عام) بالمرتبة (الـ14) بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لوزارتي التجارة، والاقتصاد والتخطيط، والمؤسسة العامة للتقاعد «سابقا»، ومجمع الملك عبدالعزيز للمكتبات الوقفية، وهيئة السوق المالية، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

تجديدات وتعيينات

تجديد عضوية الدكتور عبدالله بن مفرح الروقي، من رؤساء الجامعات السعودية (رئيس جامعة تبوك)، والدكتور عبدالله بن يحيى آل محيا، من المختصين وذوي الخبرة في مجال التعليم الإلكتروني، وخالد بن سليمان المحيسن من القطاع الخاص، وتعيين الدكتورة إيناس بنت سليمان العيسى (رئيسة جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن)، والدكتورة ليلك بنت أحمد الصفدي، من رؤساء الجامعات (رئيسة الجامعة السعودية الإلكترونية)، والدكتور خالد بن حسين موكلي، من المختصين وذوي الخبرة في مجال التعليم الإلكتروني؛ أعضاء في مجلس إدارة المركز الوطني للتعليم الإلكتروني.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الابتعاث بمعايير الجودة والسوق

المصدر: جريدة الإقتصادية الاربعاء 06 شعبان 1443هـ - 09 مارس 2022م
https://www.aleqt.com/2022/03/09/article_2275616.html

كلمة الاقتصادية

وضعت رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التعليم، والتأهيل، والتدريب، ضمن المحاور الرئيسة لها، فالإنسان يبقى المحور الأهم في عملية التنمية، وفي تنفيذ الاستراتيجيات التي تختص بالمستقبل مثلما ترتبط بالحاضر.
وأولت القيادة اهتماما خاصا بهذا الجانب، لمحاكاة كل المتغيرات والمستجدات على الساحة المحلية، ولا سيما في سوق العمل وتحولاتها، فالتعليم يتصدر مستهدفات الرؤية ويتفرع منه الابتعاث، الذي يخضع أيضا لمعايير مختلفة تماما عما كان عليه في السابق، خصوصا فيما يرتبط بالبعد الاستراتيجي المنهجي له.
ومن هنا تأتي أهمية إطلاق ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث، الذي يعزز مسار البناء الوطني الاقتصادي، ويرفده بمزيد من القوة.
جلبت برامج الرؤية سلسلة متجددة من القطاعات للاقتصاد السعودي، عبر مبادرات تستند إلى أبعاد استراتيجية، ووفرت الأدوات اللازمة لإيصالها إلى مرحلة التمكين في أقرب وقت ممكن، ويمكن أن يتحقق هذا ببساطة، إذا ما نظرنا إلى المنجزات التي تمت حتى قبل انتهاء مواعيدها المقررة وفق خطة التنمية الشاملة.
والقطاعات الجديدة والمتجددة، تتطلب بالتأكيد كوادر وطنية مؤهلة لإدارتها والإشراف عليها والعمل فيها وتطويرها أيضا، بما في ذلك القدرة على توليد كوادر جديدة بما يتناسب مع متطلبات هذا القطاع أو ذاك، ولذلك فإن برنامج الابتعاث الجديد يدخل في الواقع في دائرة رفع كفاءة رأس المال البشري في القطاعات الجديدة والواعدة، حتى تلك التي تتميز بعناصر التطوير الدائمة.
كل ذلك، يسهم مباشرة في رفع تنافسية المواطنين، التي توفر في النهاية مساحات للتميز هنا وهناك.
الركائز متعددة في برنامج الابتعاث الجديد، والهدف واحد، وهو أن تكون هناك تنافسية عالية الجودة بما يغذي الساحة الاقتصادية بكل ما تستحقه من أدوات، وخبرات في مجال الموارد البشرية.
ومن أهم النقاط التي تم وضعها في هذا المجال أيضا، هي تلك التي ترتبط بما أصبح يعرف بـ"مخرجات التعليم والتأهيل، واحتياجات سوق العمل"، وهذه السوق في ظل برامج ومبادرات "رؤية المملكة" تحتاج بالفعل إلى خريجين مؤهلين لمواكبة كل مشاريعها، بأعلى معايير الجودة والأداء.
وفي برنامج الابتعاث الجديد، تتصدر التوعية وإعداد المبتعثين الأولوية، لأن ذلك يضمن اختيارات حقيقية، كما يكفل بناء ثقافة ضرورية في هذا الميدان الحيوي، إلى جانب طبعا التطوير المستمر للمسارات التي تتطلبها سوق العمل محليا وعالميا.
مرحلة الإعداد وعرض الخيارات وتوفير التوجيه اللازم للوصول إلى الاختيارات الصحيحة، تسبق المراحل الأخرى في هذا البرنامج، الذي يضمن أيضا متابعة لا تتوقف من الجهات المسؤولة عن الابتعاث، فضلا عن توفير وتطوير الخدمات المقدمة لهم.
الابتعاث لن يكون بحسب الخيارات الفردية، بل وفق الاحتياجات الوطنية المحلية، وهذا يعني أن السوق هي التي تحدد في الواقع مسارات الابتعاث، التي تحقق في النهاية مستهدفات "رؤية المملكة" وتوفر الضمانات اللازمة لاجتياز مراحل تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة، فالساحة العالمية جاهزة للمبتعثين السعوديين وفق المعايير التي وضعها برنامج الابتعاث، بما في ذلك بالطبع إتاحة الفرص أمامهم للوصول إلى مؤسسات عالمية رفيعة المستوى في اختصاصاتها وعلومها، حيث إن البرنامج يتضمن الابتعاث إلى أفضل 200 جامعة لتأهيل الكفاءات، بما يناسب دائما سوق العمل ومتطلباتها.
برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث، هو في حد ذاته قطاع أساسي في صناعة الكوادر البشرية المؤهلة لأن تكون

جزءا أصيلا من مستقبل البلاد الاقتصادي، فالثروة البشرية في السعودية تبقى دائما أغلى ثرواتها، وتنميتها بما يخدم الأهداف المحلية ومخططاتها، تكفل للمسارات في البلاد الوصول إلى غاياتها بأعلى معايير الجودة.

التنمر

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 06 شعبان 1443هـ - 09 مارس 2022م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2099343

مي خالد

يبدو أن التصيد والتسلط والتنمر نتيجة حتمية للتواصل عبر الإنترنت، وإن كان التنمر في الواقع سابقا على التنمر عبر الإنترنت، لكن الملاحظ أن التنمر على الإنترنت أكثر، وقد انتقلت أدواته بتؤدة وثبات للواقع بسبب طغيان برامج الفيديو والصورة، أسبوعياً وإن لم يكن يومياً نشاهد حالة أو حالتين من حروب الكلام.

يأتي التنمر عبر الإنترنت من نفس المكان المظلم والمجنون الذي أتى منه التنمر في العالم الحقيقي، حيث الرغبة في ممارسة القوة ورفع المكانة الاجتماعية للمتنمر عن طريق التقليل من شأن الآخرين وإهانتهم، خاصةً إذا كان المتنمر يعتقد أن الشخص الآخر أضعف منه أو يمثل تهديداً عليه بطريقة ما.

ربما التنمر أسهل في الإنترنت بسبب عدم الكشف عن الهوية، وبسبب الانفتاح في الفضاء السيبراني، ذلك الانفتاح لم يؤدِ إلى استثمار مساحات الحرية إلا نادراً، لكنه أدى إلى تسمم الكلام وابتذال السلوك على الغالب. فبعيداً عن المبالغة الناس تقتل بعضها البعض معنوياً على الإنترنت. وهذا لا يتوقف على الأوساط والمساحات العربية، بل يشمل الجميع.

قليل من الأشخاص على الإنترنت يراعون مشاعر الآخرين، ويحافظون على التهذيب أثناء النقاش، وينتقون كلماتهم. قليل ممن يعون ثقل الكلمات على الروح.

هناك مناطق في الدماغ ترتبط باستخدام اللغة، وتهدف إلى التحكم الحسي بالجسم. هذا التحكم الذي تلعبه الكلمات مؤشر على توازن الجسم.

تقول الأبحاث إنك إذا كنت تعاني من الإساءة اللفظية لفترات طويلة، فهذا في الواقع يشوه عقلك، ويقلل من فعالية الأدوية الشائعة، ويبطئ التئام الجروح، ويمكن أن يؤدي إلى أمراض جسدية وعقلية.

وأنه إذا تعرضت لضغط اجتماعي في غضون ساعتين من تناولك الوجبة الغذائية فإن العلاقة بين اللغة وميزان الجسم يمكن أن تضيف 104 سعرات حرارية إلى وجبتك. وهذا يفسر حالات السمنة المفرطة في ضحايا سوء المعاملة.

لذا على الآباء أن يتقصوا مناطق التنمر التي يولج عبرها لأجهزة الأبناء.

كاريكاتير

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 06 شعبان 1443هـ - 09 مارس 2022م

https://www.aleqt.com/2022/03/09/article_2275731.html

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 06 شعبان 1443هـ - 09 مارس 2022م

https://www.alriyadh.com/1939226